

توجهات السياسة المالية الجزائرية بعد أزمة كورونا 2020

Algerian financial policy trends after the 2020 Corona crisis

د بودالي بلقاسم¹، ط د بوعرفة أسامة²،¹ جامعة تيسمسيلت ، مخبر الاقتصاد الحديث التنمية المستدامة ، الجزائر، prof.boudali.belkacem@gmail.com² جامعة تيسمسيلت ، الجزائر، مخبر الصناعة، التطوير التنظيمي للمؤسسات والابداع ، bouarfa.oussama@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2024/09/15

تاريخ القبول: 2024/03/14

تاريخ الاستلام: 2024/01/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل توجهات السياسة المالية في الجزائر بعد الوباء الذي كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري ، وما ميز الفترة التي تلت الازمة هو التوسع في برامج ومخططات عمل الحكومة وخاصة في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 2024 ، وخلصت الدراسة الى أن توجهات السياسة المالية بعد الجائحة كان لها اثر ايجابية على مؤشرات التوازن والاستقرار والنمو الاقتصادي ، وأيضا حققت بفضلها الجزائر انعاش وتحديد اقتصاديين.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ؛ جائحة كورونا ؛ النمو الاقتصادي ؛ الجزائر .

Abstract:

The purpose of this study is to analyze the orientations of fiscal policy in Algeria after the pandemic, which had a negative impact on the Algerian economy. The period following the crisis was characterized by the expansion of government programs and plans, especially within the framework of the 2020-2024 economic recovery program. The study concluded that the orientations of fiscal policy after the pandemic had a positive impact on the indicators of balance, stability, and economic growth. Algeria also achieved economic recovery and renewal thanks to it.

Keywords: Fiscal policy; COVID-19 pandemic; Economic growth; Algeria.

1. مقدمة:

شهد العالم أسوأ أزمة اقتصادية سنة 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا أو كوفيد 19 وذلك لما خلفه هذا الفيروس من آثار وخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث فرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية مما انعكس سلبا على اقتصاديات الدول و أصبح يعيش حالة من الركود الحاد و الانكماش المفاجئ ، مما أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة. و على اعتبار أن الجزائر إحدى الدول التي عانت من أزمة كورونا هذا أدى بها إلى التوجه نحو السياسة المالية وأدواتها لمعالجة آثار الجائحة وذلك لما تحتله السياسة المالية من مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني ، بفضل أدواتها التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية

الاقتصادية و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار و التوازن الاقتصادي . كما اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية ، و أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ، و معالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية.

1.1 إشكالية الدراسة: ومعالجة هذا الموضوع تطرح الدراسة الاشكالية الآتية :

ما هي أهم توجهات السياسة المالية في الجزائر بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)؟

2.1 فرضيات الدراسة: وللإجابة على اشكالية الدراسة تم فرض الفرضية التالية:

- لعبت السياسة المالية دورا هاما في القضاء على آثار الجائحة وتحقيق النمو الاقتصادي بعدها .

3.1 منهجية الدراسة : تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي ،بالإضافة الى المنهج التحليلي ذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافق مع مشكلة البحث ، و لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة الى :

4.1 خطة الدراسة:

الجانِب النظري : تناولنا فيه مفاهيم السياسة المالية ،أنواعها ، أهدافها كما تطرقنا الى أدوات السياسة المالية.

الجانِب التطبيقي : السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990 . 2019 ، تناولنا فيها أداء كل من الانفاق العام والإيرادات العامة وعرض توجهات الحكومة خلال وبعد الجائحة.

5.1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في دور السياسة المالية في بحثها عن مصادر تمويل الإيرادات لتغطية النفقات .وأيضا الدور الذي تلعبه السياسة المالية في ظل الازمات الاقتصادية والصحية كأزمة كورونا.

2 الاطار النظري للسياسة المالية:

يرى الكينزيين أن السياسة المالية أكثر فعالية في إحداث الأثر المرغوبة من خلال الضريبة ، والانفاق العام ، عكس النقديون الذين يعتبرون أن السياسة النقدية أكثر فعالية في تحفيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي ، فالسياسة المالية تسعى إلى تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال البحث عن الموارد لتمويل نفقاتها وكذا البحث عن المصادر لسد عجزها المالي من خلال القروض أو القيام بإصدارات جديدة.

1.2 تعريف السياسة المالية:

تشير السياسة المالية إلى استخدام الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية للتأثير على الظروف الاقتصادية ، وخاصة ظروف الاقتصاد الكلي. وتشمل هذه الطلب الكلي على السلع والخدمات ، والتوظيف ، والتضخم ، والنمو الاقتصادي. (هايز، 2023)

السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد. وتستخدم الحكومات عادة السياسة المالية لتعزيز النمو القوي والمستدام والحد من الفقر. وقد اكتسب دور وأهداف السياسة المالية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر الأزمة مع تدخل الحكومات لدعم الأنظمة المالية ، وتحفيز النمو ، والتخفيف من تأثير الأزمة على الفئات الضعيفة. (الجنائني، 2009)

السياسة المالية تشير إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل للدولة وذلك من خلال سياسة الانفاق العام والضريبة والاقتراض العام. (العجلاوي، 2010)

السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها و موازنتها العامة و ذلك بهدف انتاج آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ . (شريف)

بالمختصر يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة من القواعد و الأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة ، لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة.

2.2 أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف وتتمثل في ما يلي:

تحقيق التوازن الاقتصادي : ونقصد به تلك الحالة التي تكون فيها جميع الموارد والعوامل الاقتصادية مستخدمة بشكل فعال ، أي لا يوجد خلل في الإنتاج. ولذلك يجب على الحكومة الموازنة بين القطاع العام والخاص لتحقيق المستوى الأمثل من الإنتاج.

تحقيق التوازن المالي : يعني بالتوازن المالي الوضعية التي تكون فيها اجمالي النفقات والإيرادات متساوية ، في هذه الحالة تكون الدولة قادرة على تغطية جميع النفقات الحالية والمستقبلية وهذا هدف تسعى السياسة المالية الى تحقيقه.

تحقيق العدالة الاجتماعية : وهي تعني انشاء مجتمع يتمتع جميع أفراداه بفرص متساوية ، ووصولهم الى اعلى مستوى ممكن من الرفاهية ، في حدود الإمكانيات الموجودة ، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

تحقيق التوازن العام: يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية لضبط الإنفاق والإيرادات الحكومية. وذلك بهدف تحقيق نمو اقتصادي نسعى من خلاله الى زيادة الانتاجية والاستقرار في الاسعار.

3.2 أدوات السياسة المالية:

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة الانفاق العام ، الايرادات العامة و الموازنة العامة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ، و تحقيق العدالة الاجتماعية في اطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و عليه سوف نعرض أدوات السياسة المالية:

1.3.2 النفقات العامة : تسعى النفقات إلى اشباع الحاجات العامة وتعرف بأنها مبالغ من المال تخرج من خزانة الدولة لسد حاجة معينة وذلك لأن الحكومة تعمل على تقديم خدمات عامة مختلفة تهدف إلى حماية المواطنين وزيادة مستوى الرفاهية لديهم¹ (خبابة، 2009). وتعد النفقات العامة أداة جد مهمة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ومعالجة الأزمات ، حيث تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

2.3.2 الإيرادات العامة : وتعرف بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ (أحمد، 2012) ، كما تعرف الإيرادات بأنها المصادر التي تستمد منها الدولة المبالغ اللازمة لسد نفقاتها وهذه الإيرادات متعددة ومنها الضرائب والرسوم والقروض. ويمكن أيضا تصنيف الإيرادات العامة إلى فئتين رئيسيتين هما الإيرادات الضريبية والإيرادات الغير الضريبية. وتلعب الإيرادات دورا كبيرا في سياسة الاقتصاد الكلي للبلاد.

3.3.2 الموازنة العامة : هي برنامج يهدف إلى تقدير الانفاق العام للدولة ومواردها للفترة اللاحقة ، ومن خلاله تلتزم الدولة بتنفيذه وبشطين ويتمثل الأول النفقات العامة " الاستخدامات " والشرط الثاني إيرادات الدولة والتي تتمثل خزينة الدولة وتعد الموازنة بمثابة وثيقة

لدراسة المالية لأي دولة وتتضمن بنود الانفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للمواطنين (Jesse, 1983). وهي عبارة عن خطة عمل الحكومة لتقدير الأنشطة الاقتصادية والمالية خلال الفترة الزمنية المقبلة.

4.2 أنواع السياسة المالية:

تعتمد السياسة المالية على نظريات الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، والتي ترى أن زيادة أو نقصان الإيرادات (الضرائب) ومستويات الإنفاق (الإنفاق) تؤثر على التضخم والعمالة وتدفع الأموال عبر النظام الاقتصادي، لهذا تم تقسيم السياسة المالية الى نوعية توسعية وانكماشية.

1.4.2 السياسة المالية التوسعية:

السياسة المالية التوسعية أو السياسة التسهيلية تعد وسيلة فعالة يمكن استخدامها لتحفيز النشاط الاقتصادي، وعادتا ما يتم تبنيها خلال فترات الركود أو ارتفاع معدلات البطالة ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة النفقات العامة أو خفض الضرائب أو كليهما معا (Kuligowski, 2023). بمعنى الاقتصادي فإن الهدف من السياسة المالية التوسعية هو تعزيز الطلب الكلي في الحالات التي ينخفض فيها الطلب الخاص، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء على البطالة.

2.4.2 السياسة المالية الانكماشية:

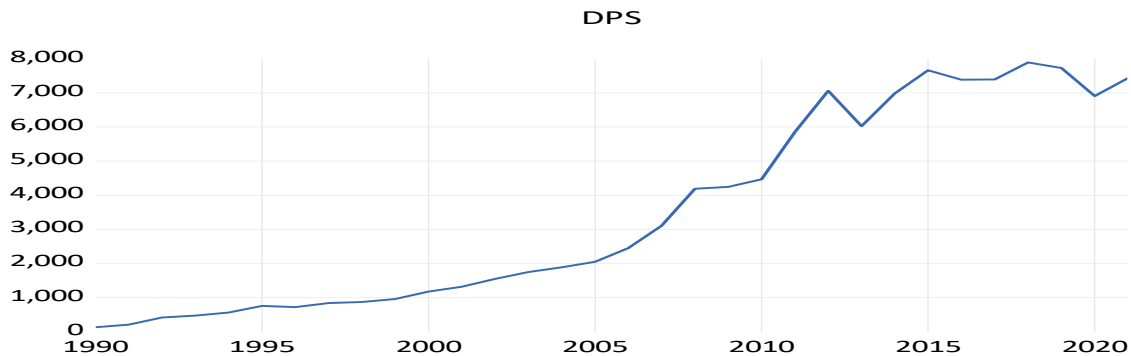
السياسة المالية الانكماشية أو السياسة التشددية وتطبق في حالة الفجوة التضخمية، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار (ص12)، (2017)، معناه تدخل الدولة في إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية العجز المسجل. ويترتب على هذه الوسائل تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التشغيل الكامل، ومنه تحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة.

3 أداء السياسة المالية في الجزائر خلال فترة 1990-2019

شهدت السياسة المالية في الجزائر تطورا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وهذا راجع الى البرامج والخطط التنموية التي قامت بها الحكومة الجزائرية بغية إعادة الاعمار وستستعرض هذا الأداء من خلال التركيز على الانفاق العام والإيرادات العامة خلال فترة 1990 وحتى سنة 2019.

1.3 تطور الانفاق العام في الجزائر :

الشكل 01 : تطور الانفاق العام في الجزائر خلال 1990-2019 الوحدة مليار دينار جزائري

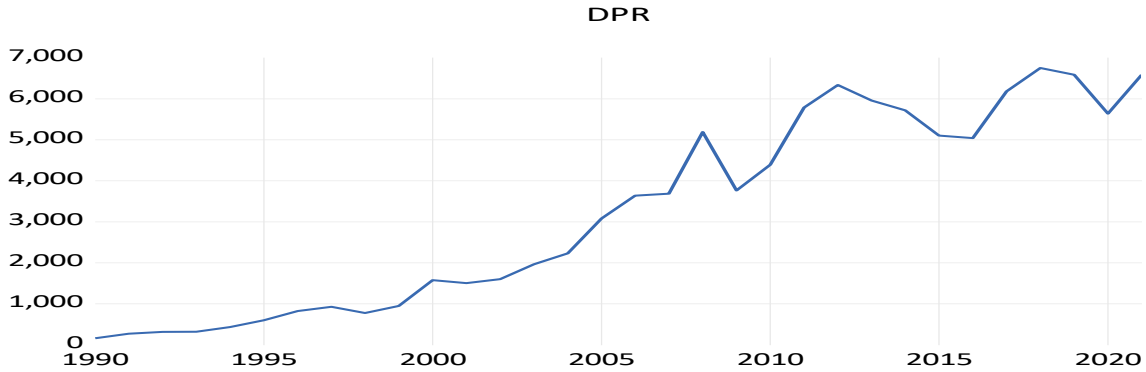


المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري 1990-2019

شهدت الجزائر تزايد واضح في النفقات خاصة نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة 1990 حتى سنة 2008، وهذا بفضل القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر خاصة أثناء فترة الإصلاحات ودعمها للمواد واسعة الاستهلاك وزيادة النفقات العسكرية نتيجة اضطراب الوضع الأمني خلال فترة التسعينات. أما فترة 2010 وحتى 2018 شهدت النفقات العامة ارتفاعا هائلا وذلك يعود إلى الانفراج المالي الذي شهدته الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط ، حيث بلغت النفقات أعلى قيمة قدرت بـ 6751.4 مليار دينار جزائري سنة 2018 ، كما تبنت الحكومة برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني والبرنامج الخماسي 2015-2019.

2.3 تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

الشكل 02 : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 1990-2019 الوحدة مليار دينار جزائري



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري 1990-2019

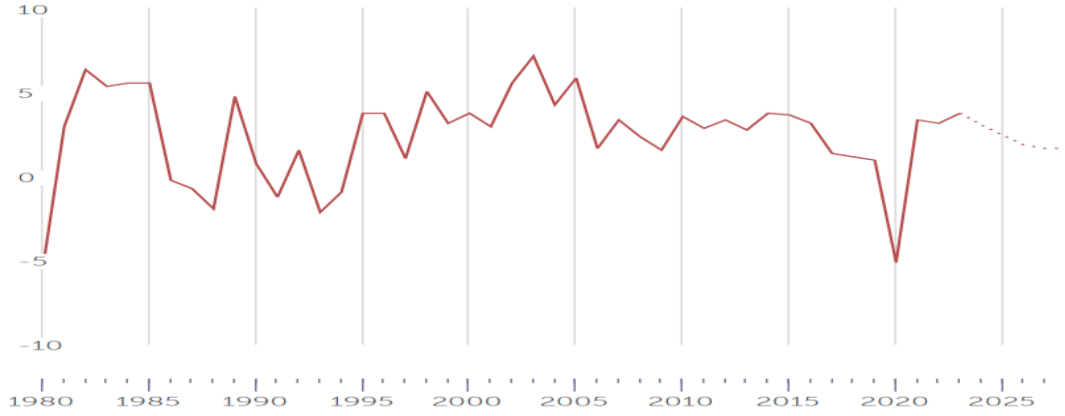
شهدت الإيرادات العامة تزييدا معتبرا خلال فترة 1990-2007 نظرا للإصلاحات والتحسينات التي أدخلتها الجزائر على نظامها الضريبي من بينها زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%، كما تم سنة 1994 إدخال ضريبة على القيمة المضافة بأربعة معدلات تتراوح بين 0% و4% والتي لعبت دورا كبيرا في توسيع القاعدة الضريبية (تقار، 2014، صفحة 110). أما خلال فترة 2010-2019 شهدت الإيرادات العامة زيادة كبيرة نتيجة البرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة وقد بلغت أعلى قيمة سنة 2018 قدرت بـ 7889.1 مليار دينار جزائري بسبب اصدار إجراءات ضريبية كل سنة بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية، كما شهدت الإيرادات الضريبية خارج المحروقات ارتفاعا كبيرا.

4 آليات السياسة المالية في الجزائر للحد من أثر الجائحة:

سنة 2020 على الصعيد الدولي تميزت بجائحة لم يشهد لها العالم مثيل بفعل تأثيرها المباشر على الاقتصاد العالمي وهي جائحة كورونا أو كوفيد19. وإزاء هذا الفيروس المجهول والشديد العدوى قررت أغلبية دول العالم اتخاذ تدابير الحجر الصحي لمواطنيها. وهكذا في غضون أسابيع قليلة فقد البترول نصف قيمته حيث بلغ 22 دولار للبرميل في أبريل 2020، كما عانت الجزائر على غرار باقي الدول أزمة صحية بسبب هذا الفيروس الذي حل بالبلاد منذ شهر مارس 2020.

وانخفضت وتيرة نمو الاقتصادي الجزائري بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة إلى -1.5% في 2020 مقابل 1% في 2019 (tradingeconomics)، بسبب التأثير المباشر للأزمة الصحية حيث شهدت بعض الفروع مثل النقل والسياحة والمقاهي والمطاعم درجات انخفاض فاقت نسبة 22% كما تأثرت فروع أخرى مثل الصناعات التحويلية ومواد البناء بنسبة تجاوزت 30%.

الشكل 03: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1980-2023



المصدر : صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/en/Countries/DZA#countrydata>

إن الأزمة الصحية في حد ذاتها تطلبت ضرورة تدخل الدولة في العديد من الجهات للتكفل بصحة مواطنيها في المقام الأول ، ومواجهة الآثار السلبية المترتبة عن الازمة في المقام الثاني ، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وقد كانت استجابة الحكومة الجزائرية للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي. فقد تبنت الحكومة العديد من أدوات السياسات التي كانت إما غير مسبقة على الإطلاق أو لم يتم استخدامها من قبل على هذا النطاق في الاقتصاد الجزائري ، وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة العديد من التدابير لمواجهة الأزمة الصحية والاقتصادية. وقد تم تصور هذه التدابير بما يتماشى والإصلاحات الهيكلية الجارية ، بغرض ترشيد النفقات العمومية من جهة وزيادة فعاليتها من جهة أخرى ، وفي ظل هذا السياق اتخذت الحكومة مجموعة واسعة من الاجراءات نوجزها في ما يلي :

- قامت السلطات العمومية بمنح عدة علاوات تعويضية للعديد من الفئات المهنية ، حيث وجهت لأسلاك الموظفين والعمال الأكثر عرضة للخطر في مكافحة فيروس كورونا بل وجهت كذلك لجزء من السكان في شكل مساعدة جزافية من أجل مواجهة فقدانهم المحتمل لقدرةهم الشرائية.
- تكثيف النشاط الاجتماعي من أجل مواجهة الآثار الاجتماعية للتدابير الصحية لمكافحة الفيروس ومن بين هذه التدابير ما يلي :
(الأول، 2020)

- إعفاء الأجور التي لا تتجاوز 30,000 دينار من الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) ؛
- رفع الأجر الوطني المضمون من 18,000 دينار إلى 20,000 دينار اعتباراً من أول جوان 2020؛
- منح علاوة بمبلغ 10,000 دينار لفائدة الفئات الأكثر حرماناً؛
- عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لما يعادل 50 % من مستخدمي الوظيفة العمومية؛
- رفع العلاوة المخصصة للأسر المحرومة من 6000 إلى 10000 دينار في اطار عملية التضامن لشهر رمضان 2020؛
- منح مساهمة مالية قدرها 30,000 دينار للمهنيين الأكثر تضرراً من بين الحرفيين والتجار والخواص والعامل باليوم الذين فقدوا وظائفهم ؛

- أما عن الإجراءات الجبائية والشبه الجبائية فقد كانت التدابير المتخذة تهدف إلى تخفيف العبء عن المكلفين بالضريبة ومساعدة المؤسسات الغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الضريبية ، وذلك من خلال : (الأول، 2020)

- منح آجال إضافية للوفاء بهذه الالتزامات الضريبية.
- تمديد آجال اكتتاب التصريحات الشهرية ودفع القسط الوقي الأول.
- إعفاء البضائع المشحونة بعنوان التبرعات للأغراض الخيرية أو الطبية ، من الضريبة على القيمة المضافة.
- إلغاء الغرامات والرسوم الإضافية والعقوبات المطبقة على التأخر في إيداع التصريحات.

كل هذه التدابير والإجراءات جاءت في إطار ترشيد النفقات العمومية وزيادة فعاليتها لمواجهة الازمة والحد من حدتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني واحتوائها في فترة وجيزة.

5 توجهات السياسة المالية بعد الجائحة :

إن إصلاحات الحكومة الجزائرية بعد الجائحة كانت فعالة في الحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية. فقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين الإطار المؤسسي ، وتهيئة الظروف لتنفيذ الإصلاحات الأخرى ، وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع في الجزائر خلال السنوات الماضية ، حيث بلغ النمو الاقتصادي 3.4% في عام 2021 ، و 3.2 % في عام 2022، كما انخفض معدل البطالة من 11.9% في عام 2020 إلى 10.5% في عام 2022(tradingeconomics) . من أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد الجائحة ما يلي :

1.5 في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2020 – 2024 :

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج حكومي أطلقه السيد رئيس الجمهورية ضمن التزاماته الـ 54 لبناء جمهورية جديدة، يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار والتنويع، كل هذا من أجل الحفاظ على توازن المالية العمومية وتشجيع النمو الاقتصادي وتمثلت أهم محاوره في مايلي: (الأول، من أجل انعاش وتحديد اقتصاديين، 2021)

- عصنة النظام المصرفي والمالي،
- إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية،
- تحسين جاذبية مناخ الاستثمار،
- ترقية إطار تطوير المؤسسات و المقاولاتية ،
- تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات المشروعة،
- تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله،
- تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار،
- الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة.

أما عن الإنجازات القطاعية بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 فقد تم انجاز 13 مستودع بسعة 158000 متر مكعب من أجل ترقية الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية وشبكات التوزيع والوسائل اللوجيستية وتهيئة مصادر المياه من أجل تسيير استغلال الموارد المائية حيث تم تهيئة 16 وحدة ، وتم إحصاء المستثمرات الفلاحية التي يتعين ربطها بشبكة الطاقة الكهربائية على مستوى جميع الولايات حيث تم إحصاء 62004 مستثمرة بتخصيص مبلغ مالي قدره 325 مليار دينار ، أما في مجال الطاقة فقد تم تحسين برنامج تطوير التكرير من أجل تغطية الطالب الوطني من الوقود وتم استكمال أربعة دراسات لتقييم قدرات أحواض تندوف وبشار

، وفي ما يخص ربط مناطق الظل بشبكة الطاقة فقد تم إنجاز 482 مشروعاً بشبكة للغاز و 822 مشروعاً بشبكة الكهرباء. (الأول، 2022)

2.5 إصلاح النظام الضريبي:

توجهت الحكومة الجزائرية بعد الجائحة أولاً إلى الإصلاح الجبائي المعمق والمتمثل في تبسيط الإجراءات وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين مردوديته من أجل توزيع منصف للعبء الضريبي بين الأعوان الاقتصاديين ، لضمان إعادة توزيع عادل للثروة الوطنية في سياق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتم تفعيل التصريح الجبائي عن بعد وذلك بإزالة الطابع المادي على التصريح وتعميم نشر النظام المعلوماتي "جبايتك" وإلغاء تكاليف التنقل لفائدة دافعي الضرائب ، وعصرنة أنظمة الميزانية بإنجاز برمجية (SIGBUD) ، وإصلاح مسار الانفاق والنظام المعلوماتي للخزينة بإنجاز النظام المعلوماتي للخزينة (SIT) الذي بدوره أدى إلى انشاء قاعدة معطيات حول الانفاق العمومي ، وتم أيضاً انشاء قواعد معطيات تتعلق بتعيين وقوام الأملاك العقارية والحقوق الراهنة والوجود المحتمل لارتفاعات أو رهون وكذا التكفل التلقائي بالمعاملات الجديدة. وتوجه الثاني للحكومة كانت الغاية منه تطوير وترقية نتائج المالية والتأمينات الإسلامية وذلك باعتماد منتجات مصرفية بديلة (إسلامية) وتنويع عروض البنوك وحافطة الزبون.

3.5 تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي:

أول قطاع ركزت عليه الحكومة من باب الأولوية وهو قطاع الطاقة والمناجم وذلك لأجل ضمان الأمن الطاقوي من خلال تلبية الطلب الوطني على المدى البعيد ، والتركيز على الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة من أجل انتقال ناجح وأمن أفضل وذلك باللجوء إلى التكنولوجيات الطاقوية الابتكارية والرقمية حيث تتمثل الأعمال التي تسعى الحكومة الى بلوغها في هذا المجال هي تحقيق قدرة انتاجية من الطاقة الكهربائية قدرها من 15000 ميغاواط في أفق سنة 2035، وكذا انتاج الطاقات المتجددة من أجل الاستهلاك الذاتي لا سيما في مناطق الظل ، والاهتمام بجانب الفعالية الطاقوية بالتحول التدريجي من الإنارة التقليدية إلى الإنارة الاقتصادية بغية اقتصاد الطاقة الكهربائية بحوالي 5600 ميغاواط/ساعة، في ما يخص القطاع الثاني الذي ركزت عليه الحكومة وهو قطاع الفلاحة من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحقيق تنويع اقتصادي حيث ستركز أساساً في بعث ديناميكية التنمية في المناطق الريفية والفضاءات الغابية والصحراوية والهضاب العليا والمناطق الجبلية التي تنطوي على أثر ملحوظ في النمو الفلاحي وذلك بالاهتمام بتطوير الزراعات الصناعية لتقليص الاستيراد والتغطية الشاملة للحاجات من الزيوت والسكر وأغذية الانعام وغيرها وكذا تعزيز التأطير المالي والتأمين الفلاحي والحماية الاجتماعية من خلال استحداث القرض التعاوني الريفي ووضع ترتيبات للتأمين على الكوارث الزراعية والتغطية الاجتماعية للفلاحين من أجل تأمين الفاعلين في هذا القطاع وحماية الإيرادات. (الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، 2021، صفحة 32) وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك ، تم اعتماد تدابير خاصة ، لا سيما، إعادة بعث شعبة البقول الجافة قصد تلبية كامل احتياجات السوق الوطنية عبر مقارنة جديدة تتضمن توسيع المساحات المخصصة لإنتاج البقول الجافة إلى 150.000 هكتار وكذا توجيه 34 مزرعة نموذجية تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب ، بمساحة إجمالية تقدر بـ 37.700 هكتار ، لإنتاج البقول الجافة بشكل حصري (الأول، رد الوزير الأول على تساؤلات أعضاء مجلس الأمة بمناسبة تقديم بيان السياسة العامة للحكومة، 2023).

6. خاتمة:

أثرت الجائحة بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري ، حيث أدى إلى انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي. ومع ذلك ، فقد تم اتخاذ إجراءات معالجة لهذه الأضرار ، بما في ذلك استخدام السياسة المالية بشكل توسعي. وقد أدى ذلك إلى تسجيل معدلات مرتفعة للنمو

الاقتصادي ، والسير الإيجابي في مخططات وبرامج عمل الحكومة ، وتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني. وقد أكدت الدراسة أن توجهات السياسة المالية بعد الجائحة كانت لها نتائج واضحة في التأثير على الاتجاه الصاعد لتحقيق الاستقرار والتوازن والنمو الاقتصادي.

1.6 نتائج الدراسة:

لقد أكدت الدراسة أن توجهات السياسة المالية في الجزائر بعد الجائحة كانت ذات فعالية وإيجابية الى حد كبير وذلك ما فسره الإنجازات المحققة في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 والإصلاح المالي والضريبي الذي قامت به الحكومة الجزائرية وما أكد هذه الفعالية أيضا هو معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في سنة 2021 وسنة 2022 .

2.6 التوصيات:

- دعم القطاعات المساهمة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي وخاصة قطاع الطاقة من أجل ضمان الامن الطاقوي المستدام والقطاع الزراعي من خلال التركيز على الإنتاج الذاتي بغية تحقيق الامن الغذائي.
- تفعيل المزيد من الإصلاحات الضريبية والجبائية لضمان استدامة الموارد المالية للدولة على المدى الطويل بعيدا عن عوائد المحروقات.
- مواصلة انجاز المشاريع والمخططات في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تحقيق توازن ونمو اقتصادي وتحرير الاقتصاد الجزائري نحو مزيد من الإنتاج.
- مضاعفة الجهود من أجل مواصلة التجسيد الميداني للالتزامات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ، خدمة للأهداف السامية من أجل بناء جزائر جديدة قوية ، آمنة ومستقرة ومزدهرة.

7 الهوامش:

- الأول ، م. ١. (2023). رد الوزير الأول على تساؤلات أعضاء مجلس الأمة بمناسبة تقديم بيان السياسة العامة للحكومة الجزائرية. من أجل انعاش وتجديد اقتصاديين. (2021). م. ١. الأول
- رائد ناجي أحمد. (2012). علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق. القاهرة: ط، 1 العاتك لصناعة الكتاب.
- طلاب انتساب، ، ، سنة هـ، ص 12. (2017). مذكرة السياسة المالية. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
- عبد الكريم تقار. (2014). آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر. مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة . بومرداس، الجزائر.
- عبد الله خباية. (2009). أساسيات في اقتصاد المالية العامة. مؤسسة شباب الجامعة ، 58.
- مارك هورتون وأسماء الجنابني. (2009). ما هي سياسة مالية؟ مجلة التمويل والتنمية .
- مسعيد سامي الحلاق، محمود العجلاوني. (2010). النقود والبنوك والمصارف المركزية. الأردن عمان : دار البازوري العلمية للنشر ، الطبعة الأولى.
- مصالح الوزير الأول. (2020). حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020. الجزائر.

- مصالح الوزير الأول. (2021). مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية. الجزائر .
- مصالح الوزير الاول،. (2022). الانجازات القطاعية بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي. الجزائر: الملحق 1.(أ).
- منصور شريفة. (بلا تاريخ). السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير . جامعة وهران 2 ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- هايز ،أ (2023). مارس Récupéré sur (14كل شيء عن السياسة المالية : <https://www.investopedia.com/terms/f/fiscalpolicy.asp>
- Jesse, B. (1983). *Government Budgeting*. new York: john Wiley.
- Kuligowski, K. (2023, Oct 23). Récupéré sur What Is Fiscal Policy? businessnewsdaily.com
- *tradingeconomics*. (s.d.). Récupéré sur <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/full-year-gdp-growth>

8. قائمة المراجع:

- مسعيد سامي الحلاق، محمود العجلاوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر، الأردن عمان ، الطبعة الأولى 2010،ص 263.
- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة للطباعة العربية، لبنان 2000.
- رائد ناجي أحمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، الطبعة الاولى، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة 2012.
- د. عبد الرحمن محمد عبد القادر، السياسة المالية: مبادئها وأدواتها، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 2016.
- د. وحيد بن عبد الرحمن بانافع، د. عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية وتطبيقاتها في الاقتصاد، معهد الإدارة العامة، الطبعة الأولى، 2022.
- عبد الكريم تقار، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2013-2014، ص110.
- منصور شريفة ، السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 ، الجزائر، ص33.
- شعابنة رزيقة، دراسة تحليلية و تقييمية للسياسة المالية في الجزائر خلال جائحة كورونا ، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 7 ، العدد 2، جوان 2023، ص 222.
- عبد الله خباية، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2009، ص58.
- طلاب انتساب، مذكرة السياسة المالية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، سنة 1438هـ، ص12.

- مارك هورتون وأسماء الجنائني، ما هي سياسة مالية العامة؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص21.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، مصالح الوزير الاول ، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 ، فيفري 2020، ص37.
- Jesse ,B, 1983, Government Budgeting , john Wiley, new York , P17 .
- Robert J. Barro and David B. Macroeconomics ,Gordon ,MIT Press ,11th Edition , 2021
- Intermediate Macroeconomics ,Frederic S. Mishkin and Michael S. Kesselman ,Prentice Hall , Edition , 2022
- Paul A. Samuelson and William D. Economics Nordhaus ,McGraw-Hill Education ,19th Edition , 2019.
- N. Gregory Mankiw ,Principles of Macroeconomics , Worth Publishers ,8th Edition , 2023